مقال علمي

وسائل الإعلام والحقوق الانتخابية:

مقاربة مفاهيمية في العوامل المؤثرة على دعم الحقوق الانتخابية

Media And Electoral Rights: A conceptual Approach to Factors Affecting Support for Electoral Rights

د. سليمة حسن زيدان

أستاذ مشارك بقسم الصحافة - كلية الاعلام - جامعة بنغازي

Zidan .Salima .H Email:

Salimaalima55@gmial.com

ياسين عثمان الحسنوني

محاضر بالمعهد العالي لتقنيات الضيافة والسياحة - بنغازي

Yassin Othman

Email: Yassionothma11@ gmail.com

تاريخ استلام البحث: 29 يناير 2022م

تاريخ قبول البحث للنشر: 12 فبراير 2022م

تاريخ النشر: 5 مارس 2022م

مقدمة عامة

ان حق الفرد في المشاركة في إدارة شئون الحكم من خلال انتخابات حرة ونزيهة هو أحد حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي التمتع بها دونما تمييز. وتتطلب الانتخابات الحرة والنزيهة احتراما للحق في حرية التعبير والرأي والتجمع السلمي وحرية تكوين الجماعات وحرية تتعدد وسائل الاعلام وتختلف من حيث ملكيتها وسياستها التحريرية، الأمر الذي ينعكس على محتواها وعلى أداء القائم بالاتصال فيها .... فوسائل الاعلام المتخصصة تختلف في تغطيتها للأحداث عن وسائل الاعلام العامة ووسائل الاعلام التقليدية تختلف في تغطيتها للأحداث عن وسائل الإعلام الرقمي، والصحف تختلف عن الإذاعة والتلفزيون في تغطيتها للأحداث والأمر رهين بخصائص الوسيلة التي تنقل وتغطي الأحداث، حيث أن الاختلاف في الخصائص يترتب عليه اختلاف في المساحات المخصصة للبرامج وازمنة عرضها. ولعل البرامج السياسية إحدى اهم البرامج التي تقدمي محتوى معرفي وثقافي وتوجيهي وارشادي يحظى باهتمام كبير من قبل متلقى الرسالة الاتصالية وتخصص له مساحات واوقات مختلفة في وسائل الاعلام، وتأتي الانتخابات كواحدة من مضامين البرامج السياسية الي تقدم محتوى معرفي وثقافي وتوجيهي حول الانتخابات والحقوق الانتخابية للناخبين من جهة وللمرشحين من جهة أخرى.

ويعمد القائمون بالأنشطة السياسية والمنخرطين في الاستحقاقات الانتخابية الي تسويق أنفسهم وبرامجهم الانتخابية ومن جهة أخرى يبحث الناخبين عن مصادر للمعلومات حول المرشحين وانشطتهم رغبة منهم في الحصول على حقوقهم الانتخابية ممثلة في حق المعرفة وحق التصويت وحق الوعي بالقيم السياسية، وتأتي وسائل الاعلام التي تعد وسيطا مهما بين المرشحين والناخبين من جهة واحد الروافد التي تقدم الحقوق الانتخابية للطرفين من جهة أخرى.

وقد هدفنا في هذا المقال إلى تقديم قراءة فلسفية للدور الذي تلعبه وسائل الاعلام في دعم الحقوق الانتخابية، بالإضافة إلى وضع تصور عام يحدد دور وسائل الاعلام الليبية في دعم الحقوق الانتخابية للمرشحين والناخبين، حيث طرحنا على أنفسنا سؤالين مهمين يحددان لنا هذه المقاربة الإعلامية، أول هذين السؤلين هو: (كيف تدعم وسائل الاعلام الحقوق الانتخابية؟) وثانيهما: (ما العوامل المؤثرة في دعم الحقوق الانتخابية في وسائل الاعلام الليبية؟)

وتبرز إشكالية الحقوق الانتخابية في وسائل الاعلام من خلال كون وسائل الاعلام بجميع أنواعها مصدراً مهماً من مصادر المعلومات السياسية، حيث يمارس القائم بالاتصال نشاطاً اتصالي وسياسي، ويزداد هذا النشاط الاتصالي في أوقات الانتخابات ليحقق أهدافاً معرفية وارشادية وتوجيهية، سواء على مستوى الناخبين او على مستوى المترشحين، ومن أهم هذه الأهداف التي يحققها محتوى البرامج السياسية هي دعم الحقوق الانتخابية كالحق في المعرفة بموعد الانتخابات والية تنفيذ الانتخابات ومكان انعقاد الانتخابات ومعرفة المرشحين وسيرهم الذاتية وكذلك معرفة البرامج الانتخابية للمرشحين بالإضافة الي الحق في معرفة مصادر تمويل الحملات الانتخابية. فالناخب يحتاج الي أن يتعرف على كافة الحقوق الانتخابية التي

يكفلها له القانون والدستور فالحق في التصويت والحق في معرفة المرشحين وبرامجهم الانتخابية والحق في الوصول إلى المعلومات عن المرشحين والحق في التعرف على الحملات الانتخابية والحق في فهم لاستحقاقات التشريعية والرئاسية، كلها حقوق يبحث عنها الناخب ويحققها من خلال الروافد والقنوات التي تقدم هذا المحتوى. وكذلك الحال بالنسبة للمرشحين حيث لهم حق مطلق في الإعلان عن أنفسهم وعن برامجهم الانتخابية وسيرهم الذاتية وانشطتهم السياسية ليصلو إلى ناخبيهم، هذه الحقوق التي تكفلها القوانين والدساتير من جهة تدعمها وسائل الاعلام من جهة أخرى.

الحقوق الانتخابية كما يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الانسان:

يعد الحق في إدارة شؤن البلاد من الحقوق المكتسبة التي اتاحتها المواثيق العالمية للإنسان وتتم ممارسة هذا الحق من خلال المشاركة في الانتخابات الحرة التي تضمن لكل فرد الحق في التصويت والادلاء بصوته واحترام الحق في التعبير والتحرك والتجمع السلمي وتشكيل الأحزاب وفيما يلي تفصيل مفاهيمي لهذه الحقوق:

أولاً: الحق في المعرفة:

حق الاطلاع على المعلومات هو أوكسجين الديمقراطية. فإذا لم يعرف الناس ما يحدث في مجتمعاتهم وإذا كانت اعمال الذين يحكمونهم مخفية لا يمكنهم المشاركة فعليا في شؤون المجتمع. وهو أحد الحقوق التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الانسان كما اشارت المواثيق الدولية الي ان هذا الحق هو أحد الحقوق المدنية للإنسان، "وقد أشار الميثاق في الأردن عام 1991 اول وثيقة تشير إلى حق المواطن في الحصول على المعلومات تحت باب الاعلام والاتصال ودوره في تعزيز النهج الديموقراطي" (1) وذلك لضمان الحصول على هذا الحق ينبغي توفير الحد الأعلى من المعرفة للناخبين والمرشحين والإعلاميين وتوعيتهم بطريقة موضوعية. وينبغي أن تقوم حملة توعية الناخبين على أساس تجربة السكان في التصويت. بالإضافة إلى إحاطة الجمهور علما بمكان وزمان وآلية التصويت. كما يجب الحرص على توعية الجمهور بأسباب أهمية التصويت والمشاركة السياسية.

ومن أهم اليات تدعيم الحق في المعرفة أيضا إتاحة المطبوعات على نطاق واسع وينبغي نشرها بشتى اللغات المحلية للمساعدة على ضمان المساواة الفعالة من جميع الناخبين المؤهلين، واستخدام الوسائط المتعددة لتوفير توعية فعالة للمواطنين على مختلف مستوياتهم. ثم امتداد حملات توعية الناخبين في جميع الارجاء بما في ذلك المناطق الريفية والنائية

ثانياً: الحق في التصويت:

يعد التصويت وسيلة أساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات الحكومية. والتصويت هو قيام الفرد باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين أو في بعض مناصب اتخاذ القرارات، وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 بما يشبه الإجماع، وقد أقره الإعلان بما للانتخابات النزيهة والشفافة من دور في ضمان إعمال الحق في المشاركة في الشؤون العامة. (2)

ثالثاً: الحق في الرد على تقارير وسائل الاعلام خلال الانتخابات:

يحدث في أوقات الانتخابات أن تستغل بعض وسائل الاعلام دورها في عرض المعلومات حول المرشحين، وقد يحدث أيضا ان تقدم هذه الوسائل تقارير مغلوطة عن بعض المرشحين فيأتي الحق في الرد على هذه التقارير كواحد من أهم الحقوق الانتخابية التي يكفلها القانون للمرشحين والحق في الرد هو دفاع شخص ما تجاه النقد العام في نفس وسائل الاعلام التي جرى بث النقد من خلالها. وتوضح المادة 19 للمنظمة العالمية لحرية التعبير أن هناك فئتين اساسيتين للحق في الرد. الاول، وهو أصح تعبيراً في ان يدعى بـ "الحق في التصحيح"، ويتحدد في الحق بالإشارة الى المعلومات الخاطئة، فينبغي على محرري الاعلام تصحيح هذا الخطأ، ولكن لهم ان يقوموا بذلك وفقاً لكلماتهم.[2] الثاني هو حق الفرد المتضرر في مطالبة وسائل الاعلام بمساحة على الصحيفة او وقت في البث لـ "تصحيح الوضع". وهذا المظهر الثاني للحق في الرد يؤسس بوضوح لتعارض الى حد بعيد مع "الحق بعدم الكلام". (3)

وقد اقرت المواثيق العالمية والإقليمية والمحلية حق الرد والتصحيح فتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مسودة اتفاقية نقل الانباء وحق التصحيح عام 1949وحرصت قواعد وآداب مهنة الصحافة على تقرير هذا الحق الذي نص عليه ميثاق الشرف الصحفي الدولي الصادر عن الأمم المتحدة عام 1952م. (4)

رابعاً: الحق في الرد على النقد والتصريحات السلبية:

أن حق الرد لا يحتل مكانة شعبية في وسائل الإعلام، ولكنه وجد قبولا متزايدا في المحاكم والهيئات العادية الأخرى دولياً. وعلى الصحفيين أن يقبلوا بهذا الخيار الذي يعتبر أقل سوءا من غيره. ويمكن أن يكون البديل لتحقيق التوازن بين وجهات

النظر أن تكون مسؤولا عن تأييد آراء مرشح أو آخر. وإن أفضل طريقة لتجنب فرض حق الرد، هو ضمان التوازن في التغطية بصورة واضحة.

وقد اضطرت وسائل الإعلام الأمريكية غير المنظمة بصورة عامة إلى الامتثال لمبدأ الإنصاف في تغطيتها للانتخابات، التي تضمن حصول جميع الأحزاب الرئيسة على رأي في البرامج الإخبارية والشؤون الجارية. وتلزم محطات الإذاعة بتقديم "فرصة معقولة لمناقشة وجهات النظر المتعارضة ولا تقاس التغطية عادة بساعة التوقيت. إن الأمر بكل بساطة هو أن تتمكن جميع الأحزاب في المناظرة من إسماع صوتها. (5)

خامساً: الحق في إدراك معاني المفاهيم المتعلقة بالانتخاب:

ويقترن هذا الحق بقدرة وسائل على توضيح معاني هذه المصطلحات من جهة وبرغبة الجمهور في فهمها من جهة أخرى ، لدعم ثقافته السياسية ولضمان حقه في ادراك ما يشارك فيه كمصلح الاقتراع ، المراكز الانتخابية ، الصمت الانتخابي الحملة الانتخابية ، الرمز الانتخابي ، الناخب ، المرشح ، والتصويت ، البطاقات الانتخابية ، المناظرات السياسية وغيرها من المصلحات التي يبحث الجمهور عن معاني لها في وسائل الاعلام التي تضطلع بدورها بشرح هذه المفاهيم وتقديمها واضحة كحق من حقوقهم الانتخابية وهذا يمثل جزء من الثقافة السياسية التي تمكنهم من الحصول على حقوقهم الانتخابية بسهولة، وحيث ان غموض هذه المفاهيم وضبابيتها عند الجمهور وسوء فهمها لا ينتج عنه ازمة معرفية وثقافية فحسب انما يولد أيضا ازمة في المنظومة السياسية والإعلامية التي تهضم حق الانسان في الادراك والمعرفة (6)

وسائل الاعلام ودعم الحقوق الانتخابية:

يمكن تقسيم دور وسائل الإعلام في الانتخابات من زاويتين: زاوية زمنية، وأخرى وظيفية، فمن الزاوية الزمنية تلعب وسائل الإعلام دور مركب يبدأ بمرحلة ما قبل الإعلان عن بدء العملية الانتخابية، ثم مرحلة فتح باب الترشح وممارسة الدعاية الانتخابية، ثم مرحلة التصويت وما يصاحبها من إجراءات إشراف ومراقبة، ثم مرحلة إعلان النتائج والتحقق من صحتها وما يترتب عليها من آثار في طبيعة النظام السياسي أو تشكيلة النخبة الحاكمة. ومن الزاوية الوظيفية، تقوم وسائل الإعلام بدور معقد، فهي تلعب دورا تثقيفيا يهدف إلى تعريف الناخبين بطبيعة العملية الانتخابية وأهميتها وقواعد التصويت وضوابطها،

وكذلك إجراءات الانتخابات والإطار القانوني الحاكم لها، وتعرض كذلك برامج المرشحين، وتجري المناظرات بينهم، وتضمن تدفقًا إخباريا حر ونزيه خلال العملية الانتخابية بمختلف مراحلها.

استراتيجيات دعم الحقوق الانتخابية:

تعمد وسائل الاعلام في أوقات الانتخابات الي وضع استراتيجيات إعلامية تحقق استحقاقات المرحلة لتتمكن من أداء الأدوار المناطة بها ولتكفل ضمان حق الناخبين والمرشحين في الانتخاب.

ومن اهم الاستراتيجيات التي تضعها وسائل الاعلام هي التغطيات الخاصة التي تصاحب الانتخابات منذ بدء الإعلان عن موعدها وهذه الاستراتيجيات تتضمن وضع خطة إعلامية تكفل تقديم الجرعة الكافية للمعلومات حول النظم الانتخابية وانواعها.

ويمارس كل من الناخب والمرشح نشاطه الاتصال ويحصل على حقوقه الانتخابية من خلال الأنشطة الاتصالية التي تقدمها وسائل الاعلام فمن ناحية يسوق المرشح لنفسه ولحزبه ولبرامجه الانتخابية عبر هذه الأنشطة الاتصالية ومن ناحية أخرى يحصل الناخب عن معلومات حوله تدعم حقه في الانتخاب. وتتمثل مجالات ممارسة الحقوق الانتخابية لدى الطرفين في التالي:

الاخبار التلفزيونية:

تعتبر الاخبار التلفزيونية في معظم دول العالم المصدر الأساسي للأخبار بالنسبة للمواطنين والمرشحين على حد سواء، فهي تمثل الرابط الاجتماعي بين الافراد والمجموعات التي ينتمون اليها الامر الذي يجعلهم ملمين بالمعلومات حول هذه المجموعة التي ينتمي اليها وبالتالي القدرة عل المشاركة في أنشطتها وعلى مستوى الانتخابات تستخدم الاخبار التلفزيونية لإخطار الناخبين والمرشحين بكل المعلومات حول العملية الانتخابية واستحقاقاتها وتعد هذه المرحلة الأولى في التغطية الإعلامية التي تمكن كل من الناخب والمرشح من الحصول على جرعة كبيرة من حقوقه الانتخابية.

المناظرات التلفزيونية:

تعد المناظرات التلفزيونية احدى الادوات السياسة المستخدمة في الانتخابات وقد أصبح السياسيون والمرشحون يعتمدون على وسائل الاعلام في التواصل مع الناخبين وفي المقابل يتلقى الناخبون معظم معلوماتهم المتعلقة بالانتخابات من وسائل الاعلام مما اعطى المناظرات زخما كبيرا من الأهمية اثنا العملية الانتخابية. (7)

وتلعب المناظرات السياسية دورا بالغ الأهمية في تشكيل الصورة الذهنية عن المرشحين اذ أشار جراهام دالاس في كتابه الطبيعة البشرية والسياسية الي ان الناخبين بحاجة الي تكوين شيء مبسط ودائم ومنظم عند الثقة في مرشح ما ويأتي ذلك في إطار الصورة الذهنية للمرشح الانتخابي والصورة الذهنية للأحزاب والصورة الذهنية للحدث السياسي وتأتي المناظرات الحقيقة لتقدم جرعة دسمة من المعلومات خلال المناظرات السياسية التي تنقل عبر الفضائيات التلفزيونية وبالتالي تمارس وسائل الاعلام من خلال ذلك الحقوق الانتخابية للناخبين من جهة وللمرشحين من جهة أخرى. (8)

البرامج غير السياسية:

تعد البرامج التلفزيونية غير السياسية كالبرامج المجتمعية والبرامج العامة إحدى مسارات التسويق السياسي لدى رجال السياسة، ومن جهة أخلا تعد احدى مصادر المعرفة بالسياسيين في ظروف ومناخ حميمي غير المناخ السياسي الرسمي الذي يخلق حلقة وصل بينهم وبين غير المهتمين بالسياسة، وتتخذ هذه البرامج شكل الحوارات الشخصية والبرامج الترفيهية التي تجسد الظهور الشفاف للمرشحين امام جمهورهم. (9)

وسائل الاعلام الليبية ودعم الحقوق الانتخابية:

وسائل الاعلام الليبية كغيرها من وسائل الاتصال تساهم بشكل كبير في دعم الوعي بحقوق الانسان من خلال محتوى توعوي وتثقيفي ومعرفي وتناط وسائل الاعلام بدور وسيطاً بين الجمهور وواضعي السياسات اذ تنقل هذه الوسائل كل المعلومات المتعلقة باحتياجات الجمهور من وسائل الاعلام، كما ان هذه الوسائل نفسها تمكن النشطاء السياسيين وصانعي من التعبير عن انشطتهم السياسية وقراراتهم بالإضافة الي معرفة رجع الصدى المترتب على هذه القرارات. كل ذلك يأتي في إطار دعم حقوق الانسان ووظيفة وسائل الاعلام في ذلك هل توفير الحد الأعلى من التوعية.

ولكي تقوم وسائل الاعلام بذلك تجدر الإشارة إلى عدة استراتيجيات تستخدمها وسائل الاعلام لضمان فاعلية دورها في دعم هذه الحقوق وتعتمد كدليل اعلامي لعمل وسائل من اجل دعم حقوق الانسان عامة ودعم الحقوق الانتخابية خاصة.

وبما اننا بصدد اجراء هذه الدراسة الموسومة بدور الاعلام في دعم الحقوق الانتخابية – مقاربة فلسفية في العوامل المؤثرة على دعم الحقوق الانتخابية فإننا نسعى لوضع تصور للممارسات الإعلامية في مجال الحقوق الانتخابية سواء تلك المتعلقة بحقوق الناخبين ام المرشحين.

المتغيرات المؤثرة على دعم الحقوق الانتخابية في وسائل الاعلام الليبية ومسارات النجاح:

خاض الاعلام الليبي تجربة تغطية الانتخابات الليبية فكانت التغطية الإعلامية في تجربتي الانتخابات البرلمانية وانتخابات المؤتمر الوطني بالإضافة إلى انتخابات البلدية وكذلك التغطية الإعلامية فيما يتعلق باستحقاق 24 ديسمبر القادم تتسم بالقصور في دعم الحقوق الانتخابية على مستوى كل من الناخبين والمرشحين ومن واقع الملاحظة الشخصية لمحتوى وسائل الاعلام أظهرت مؤشرات التغطية الإعلامي أوجه القصور التالية:

1. ضعف التوعية بالحقوق الانتخابية ولعل هذا الضعف مرتبط بعدم تخصيص مساحات كافية تعكس قيام وسائل الاعلام الليبية بدعم الحقوق الانتخابية كعدم تقديم برامج عامة ومفتوحة حول أنماط الحقوق الانتخابية كحق التصويت وحق الانتخاب وحق المعرفة بثقافة الانتخابات وحق التخلف او الامتناع عن التصويت وحق الرد على المعلومات المغلوطة حول المرشحين
2. اقتصار التغطية على الإعلان عن مواعيد الانتخابات وبعض الإعلانات الارشادية حول كيفية الانتخاب ومعرفة أماكن الانتخاب ومراكز الاقتراع، فهذه المعلومات على الرغم من أهمية معرفتها لدى الناخبين الا أنها ليست الجرعة الكافية التي تقدم دعم كامل بل تعتبر معلومات او ليه ومحدودة جداً.
3. التركيز على بعض مراكز التصويت واهمال مراكز أخرى والتركيز على بعض المدن وإغفال أخرى وهذا يعكس عدم الانصاف في حصول كل المرشحين على حقوقهم في الظهور.

4. عدم اتاحة فرص متساوية لكل المرشحين والتركيز على بعض المرشحين دون غيرهم كإجراء مقابلات صحفية وتلفزيونية مطولة مع مرشح دون سواه ويرجع ذلك للقصور في خبرة القائمين بالاتصال وعدم ادراكهم لقيمة الحقوق الانتخابية لكل المرشحين بالإضافة الي سياسة المؤسسات التي يعملون بها.
5. ضعف التثقيف بماهية المناظرات التلفزيونية وقيمتها ودورها في التعريف بالمرشحين وبرامجهم الانتخابية وأهميتها وعدم ادراك القائم بالاتصال لأهمية المناظرات بالنسبة للمرشحين والناخبين اذا تعد المناظرات السياسية وحرية ممارستها احد الحقوق ذات القيمة العالية التي تساهم في حق اكتساب المعرفة السياسية من خلال مناقشة الشؤون السياسية بانفتاح وشفافية امام الشعوب وهذا ما لم تدعمه وسائل الاعلام الليبية واغفلته في تغطيته للانتخابات الأمر الذي انعكس على ضعف دعم الحقوق الانتخابية في محتور الرسائل الاتصالية التي تبها وسائل الاعلام.
6. محدودية عرض المناظرات التلفزيونية وعدم الالتزام بضوابط اجراء المناظرات.
7. الاعتماد بشكل مفرط على استخدام الافتات على الطرقات وفي الشوارع الرئيسة فقط وهذا يترتب عليه وصول محدود للمرشحين الي ناخبيهم بالإضافة الي ان محتوى هذه اللافتات لا يحمل سوى صورة المرشح واسمه ودائرته الانتخابية والرمز الانتخابي وهذه المعلومات وان كانت مهمة فأنها تقدم معرفة وثقافة محدودة للناخب. ويجب ان تتبعها معلومات كافية عن المرشح في محتوى وسائل الاعلام لضمان كفاية المعلومة وتحقيق الحد الأعلى من الثقافة والمعرفة التي تضمن الحق افي المعرفة لدى الناخبين الا ان تجربة تغطية الانتخابات في ليبيا اغفلت الكثير المعلومات عن المرشحين فكثير من المرشحين رأيناهم فقط على اللافتات ولم نرى لهم أي ظهور في وسائل الاعلام وهذا ترتب عليه عدم ممارسة وسائل الاعلام لدورها في تحقيق دعم حق المرشح من جهة حصوله على فرصة للظهور والتعبير عن نفسه وحق الناخب من جهة حق حصوله على المعلومات الكافية عن المرشح.

ومن أهم المتغيرات المؤثرة على القصور في دعم الحقوق الانتخابية في وسائل الاعلام عدم وعي القائمين بالاتصال بهذه الحقوق وعدم القدرة على انتاج المحتوى المتعلق بهذه الحقوق، كما أن القصور قد يتأثر بعدم التوافق بين وسائل الاعلام والمؤسسات المعنية بتنظيم الانتخابات كالمفوضية العليا للانتخابات واعتماد عدم الشفافية وعدم الوصول الي المعلومات الكاملة والمحدثة وهذا القصور ناتج عن غياب دور وسائل الاعلام في اتاحة هذه المعلومات التي ينبغي ان تتاح بشكل فوري ومجاني وقبل عملية الانتخابية بوقت كاف.

ويرتبط هذا القصور بعدد من المؤثرات والمتغيرات المحيطة ببيئة وسائل الاعلام الليبية ومن أهم هذه المتغيرات القصور في ثقافة الانتخابات لدى القائمين بالاتصال في وسائل الاعلام من ناحية وحداثة تجربة الانتخابات من ناحية أخرى فعدم إدراك القائم بالاتصال للأدوار المناطة به في أوقات الانتخابات تجعل من الصعب عليه أن يدرك ماهية الحقوق الانتخابية وقيمتها كحق من حقوق الانسان كما يصعب عليه ادراك قيمة هذه الحقوق بالنسبة للناخبين والمرشحين على حد سواء، ومن المتغيرات المؤثرة على قصور التغطيات في وسائل الإعلام الليبية في دعم الحقوق الانتخابية، التركيز على مرشحين بعينهم وإهمال آخرين، ويعود ذلك الي انعدام الشفافية، وعدم الانصاف في دعم حقوق المرشحين الذين تحظى برامجهم الانتخابية بمساحات وفيرة في وسائل الاعلام مقابل، أولئك الذين يعجزون على الحصول على حقهم في الظهور أكثر.

تصور مبدئي لوضع دليل إعلامي لعمل وسائل الإعلام في الانتخابات:

ومن خلال قراء واقع وسائل الاعلام الليبية ودورها في تغطية الانتخابات وممارسة دعم الحقوق الانتخابية وبدراسة أوجه القصور والعوامل المؤدية اليه نسعى في هذا الدراسة الي وضع تصور يرقي مستقبلا الي مرتبة الدليل الإعلامي لعمل وسائل الاعلام ودورها في دعم الحقوق الانتخابية.

وهذا التصور يبدا أولا بوجود منظومة إعلامية متكاملة تمثل قاعدة تنطلق منها وسائل الاعلام لممارسة أدوارها في أوقات الانتخابات وينتهي بإنتاج محتوى اعلامي يعكس وظائف وسائل الاعلام في أوقات الانتخابات ويسمى الدليل الإعلامي لعمل وسائل الاعلام في أوقات الانتخابات ويتضمن هذا الدليل الآتي:

1. وضع مدونة سلوك تستند عليها وسائل الاعلام في التغطيات الخاصة بالانتخاب على ان تتضمن هذه المدونة قواعد توجيه عمل المؤسسات الإعلامية في أوقات الانتخابات.
2. وضع خطة عمل ثابتة تتضمن تغطيات خاصة قبل الانتخابات، وخلالها، وبعدها، مع الالتزام بهذه الخطة في جميع المراحل.
3. تفعيل التغطيات الخاصة في أوقات الانتخابات.

4. تفعيل مبدأ المحاصصة والمناصفة في توزيع الحصص في وسائل الاعلام بين المرشحين لتمكينهم بشكل متساوي من عرض أنفسهم وانشطتهم وبرامجهم الانتخابية مع التأكيد على مراعاة المرشحين من جميع الفئات سواء المستقلين ام الذين ينتمون الي أحزاب بعينها.
5. تنويع محتوى التغطيات الإعلامية ليشمل الاخبار والمناظرات السياسية والبرامج غير السياسية التي تتيح حق الظهور الشفاف للمرشحين مع الحرص.
6. ضخ أكبر جرعة ممكنة من المعلومات التي تتيح لجميع الناخبين فهم وإدراك المعلومات المتعلقة بالانتخابات كأسماء المرشحين وانتماءاتهم الحزبية وفئاتهم.
7. الحرص على خلق حلقة وصل بين وسائل الاعلام والاجسام السياسية المناطة بمراقبة الانتخابات من خلال المراكز الإعلامية بهذه الاجسام.
8. مراعاة موثوقية المصادر التي تستقى منها المعلومات حول المرشحين والحرص على تحري دقة المعلومات ومصداقيتها

هوامش المقال:

1- يحيى شقير (الحصول على المعلومات في العالم العربي: الأردن، تونس، مصر ورقة سياسات) الأردن، مؤسسة اريج إعلاميون من اجل صحافة استقصائية [د.ت] ص15

2- جامعة مينيسوتا (مكتبة حقوق الانسان، دليل دراسي: الحق في التصويت) متاح على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/SGvotingrights.html

4- طيب بلواضح (حق الرد والتصحيح في التشريعات الإعلامية) بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1971 ص88

5- روبرت م. ايتمان (وسائل الإعلام والانتخابات الأميركية: السياسة العامة والممارسة الصحفية في وسائل الإعلام والانتخابات: دليل المعهد الأوروبي لوسائل الإعلام) دوسلدورف، 1995.

6- حسن هادي رشيد (اثر وسائل الاعلام في تشكيل المعرفة الوعي السياسي) مجلة العلوم السياسية، ص383

7- مركز الجزيرة للتدريب والدراسات (تأثير المناظرات التلفزيونية في الانتخابات الرئاسية والممارسة الديمقراطية بتونس) متاح على https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2019/10/191007081311329.html 9

8 – باقر موسى (الصورة الذهنية في العلاقات العامة) عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع 2013، ص60

9- شوقي العلوي (الاتصال السياسي: النظريات والنماذج والوسائط) تونس ، مركز النشر الجامعي ، 2017 ، ص268.